

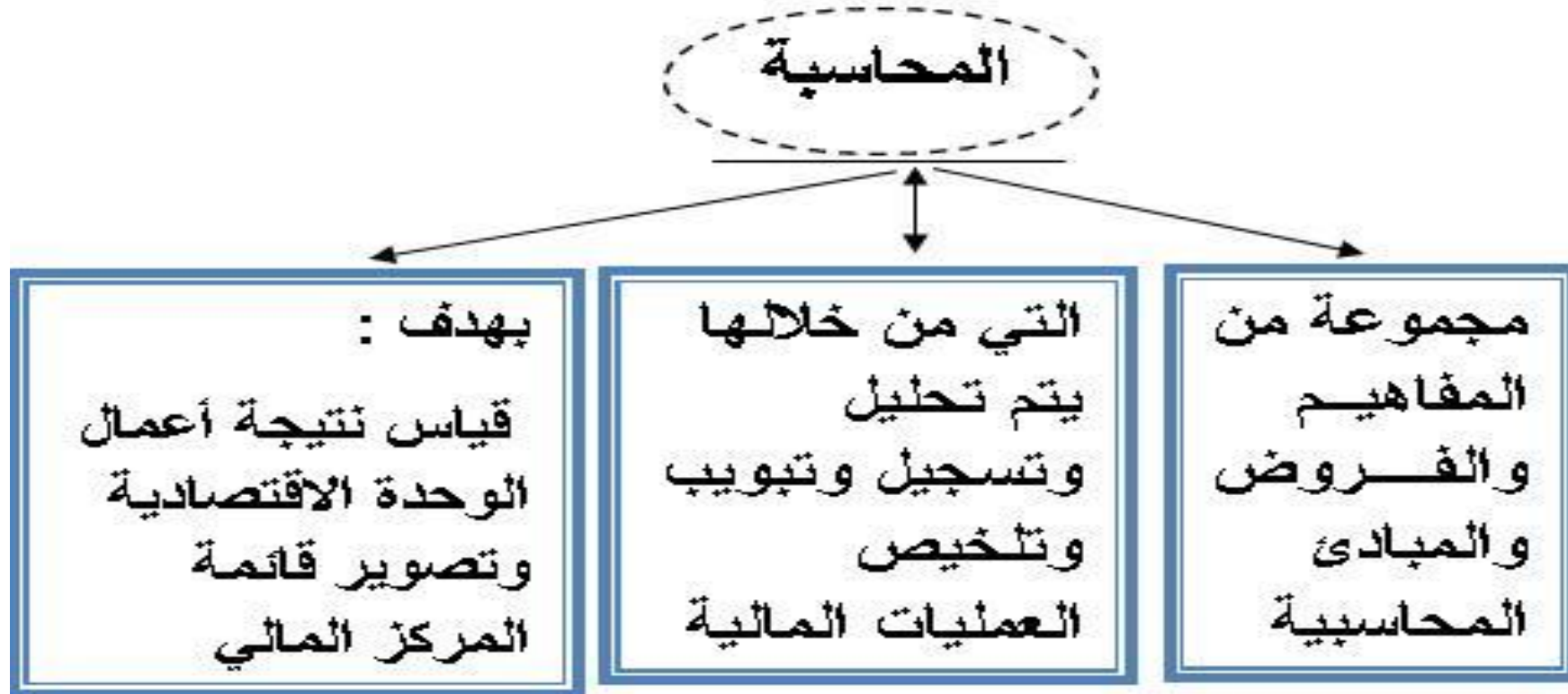
المحاضرة الأولى

الجانب النظري

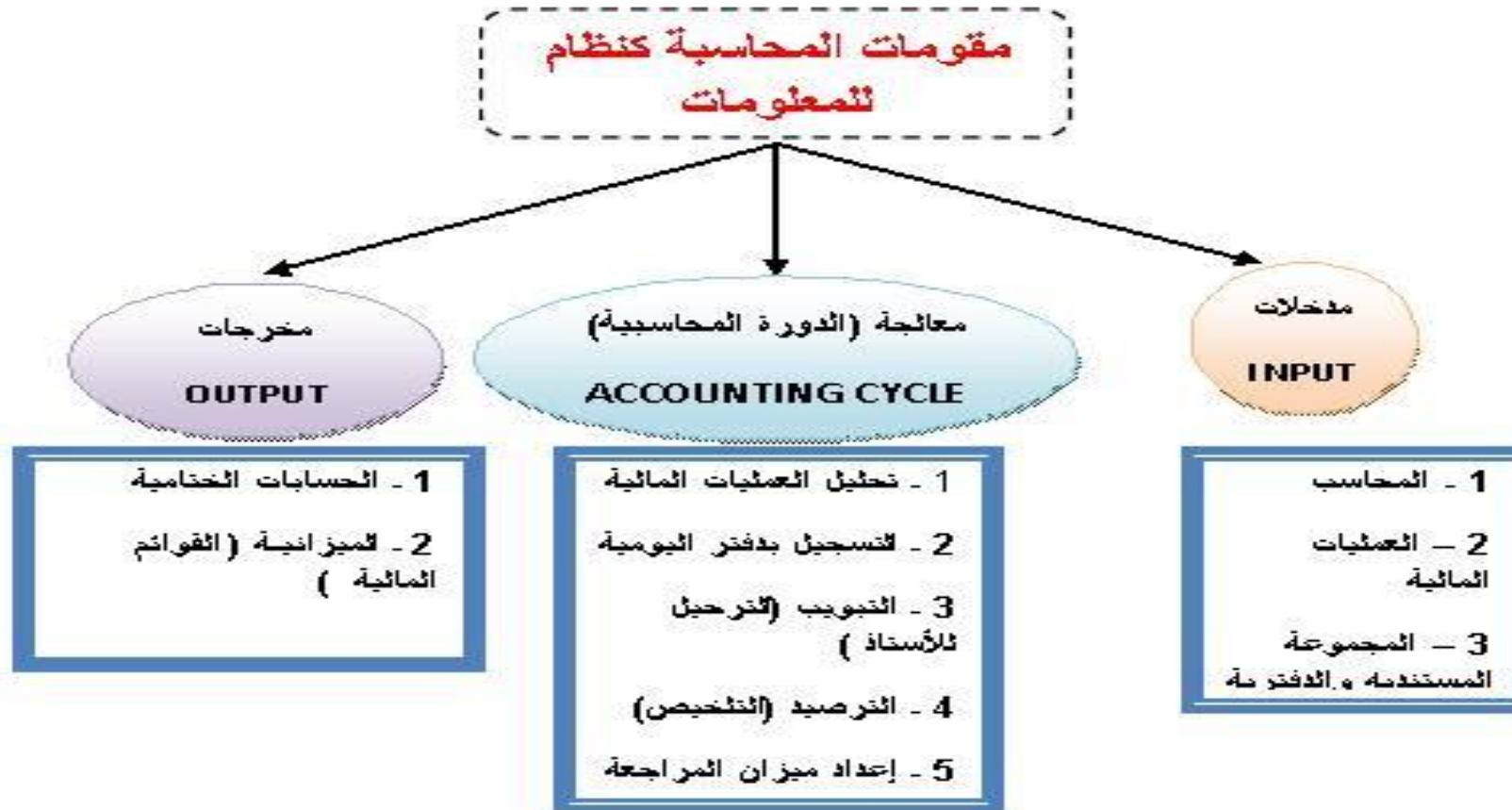
مفهوم المحاسبة

- يتم تعريف المحاسبة على أنها نظام للمعلومات تقوم بترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مفيدة تساعد أطراف عدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- فالمحاسبة كنظام للمعلومات تقوم على مجموعة من الافتراضات و المبادئ التي تحكم عملية تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية تخدم مجموعة كبيرة من المستخدمين. هذه العملية تتم من خلال تسجيل و تبويب و تلخيص للأحداث الاقتصادية وفقاً لقواعد و إجراءات و أساليب مستمدة من المبادئ و الافتراضات المحاسبية.
- كما يمكن تعريف المحاسبة المالية على أنها عملية تسجيل وتصنيف وتبويب الأنشطة التجارية في المنظمات من أجل إعداد مجموعة محددة من القوائم المالية التي تمثل ملخصات لكل ما تم فيها خلال فترة زمنية محددة، وتتم هذه العمليات وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً ومعايير المحاسبة المالية، والتي من خلالها تكون المعلومات المالية الواردة في جميع القوائم المالية للمنظمات مفهومة وقابلة للقياس والمقارنة بسبب توحيد طريقة عرض البيانات فيها وتمائل البنود التي تحتويها، وتسهم البيانات الواردة في القوائم المالية في دعم الموقف المالي للمستخدمين الخارجيين وفقاً لبعض البنود التي يتم الاطلاع عليها في تلك القوائم، وتكون هذه المعلومات محدودة مقارنة بمن هم في المنظمة الذين يملكون بيانات موسعة وفعالية عن المركز المالي للمنظمة، والمستندات الفعلية والفواتير التي تمت بموجبها عمليات البيع والشراء وغيرها من العمليات المالية التي تخص نشاط المنشأة. و يمكن تصور الدور الذي تقوم به المحاسبة من خلال الشكل التالي: .

مفهوم المحاسبة



المحاسبة كنظام معلومات



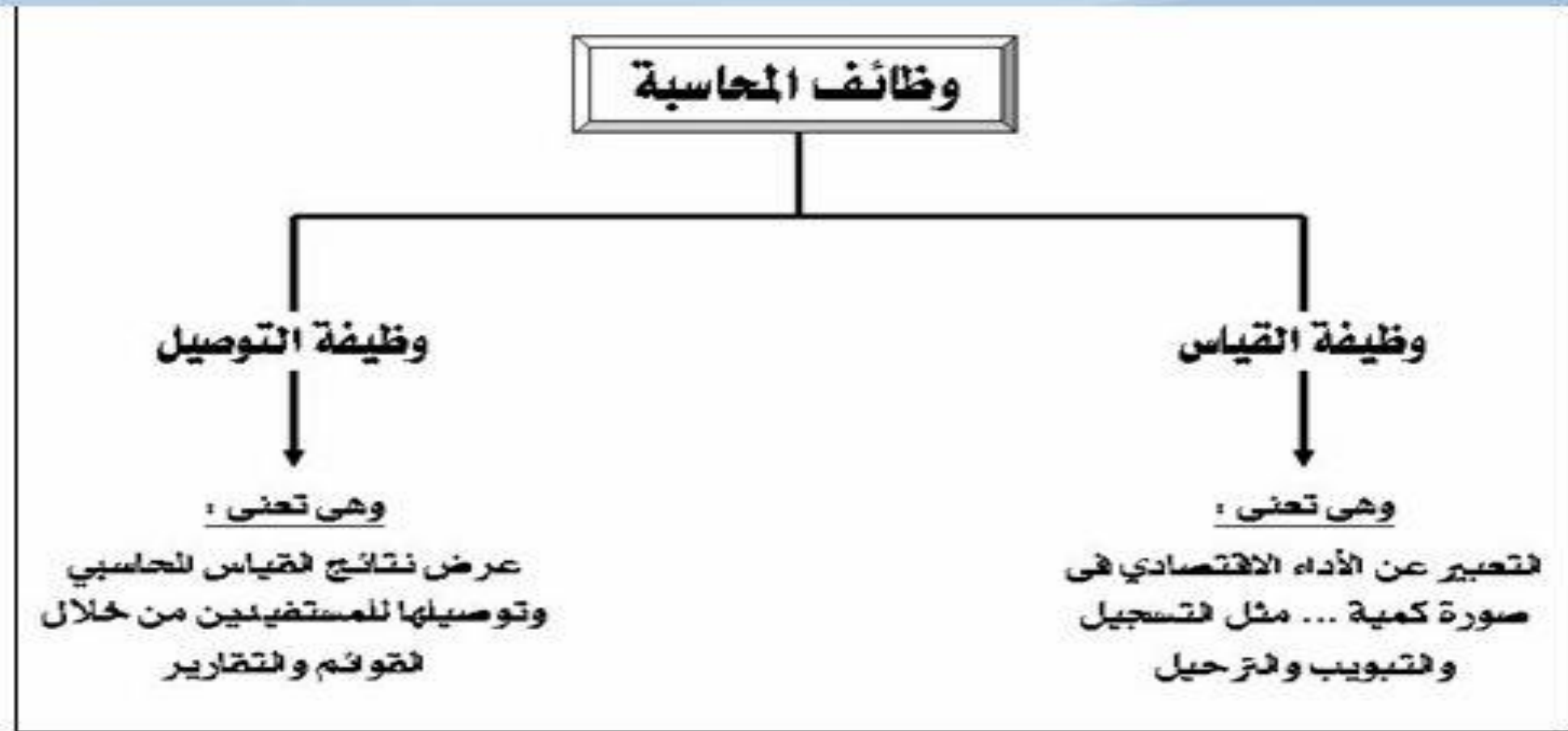
أهمية المحاسبة

- تبرز أهمية المحاسبة المالية بشكل أساسي من خلال ضبط أعمال المنظمة ماليًا وتسجيل كل العمليات، بالإضافة إلى وجود العديد من الأطراف المستفيدة من البيانات التي يتم عرضها في القوائم المالية التي يُعدّها المحاسب المالي، حيث إن المحاسبة المالية تمثل حجر الأساس التي يقوم عليه إعداد القوائم المالية ليُستفاد منها من قبل هذه الأطراف على النحو الآتي .
 - المستثمرون: من خلال المعلومات الواردة في القوائم المالية تعمل الجهات الاستثمارية على تقييم الوضع العام للمنظمة من أجل زيادة الاستثمار أو التحفظ وانتظار الوقت المناسب لذلك. الدائنون: يستفيد الدائنون من البيانات التي يتم عرضها في القوائم المالية من أجل تحديد درجة المخاطر المالية الناتجة عن عمليات الإقراض، حيث يتم الاستدلال على قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها نتيجة وجود السيولة النقدية التي تمكنها من ذلك.
 - الموردون: يرغب الموردون في تحديد قدرة المنظمة على زيادة أو خفض الطلب على السلع التي يتم توريدها إلى المنظمة ذات العلاقة، بالإضافة إلى تحديد الحجم التقريبي للطلب في المستقبل من أجل تأمين هذه الكميات من وحدات التوريد. الزبائن: يرغب الزبائن في معرفة الوضع العام للمنظمة لأن ذلك ينعكس على عمليات الشراء، حيث لا يرغب الزبائن في القيام بعمليات شراء من منظمة لا تحظى بسلامة الوضعية المالية، بالإضافة إلى تحديد استمرار وجود المنظمة في السوق لتكوين علاقات طويلة الأمد معها أو التحول إلى شركات منافسة تتمتع بالأمان المالي والديمومة في السوق.
- النقابات: تستفيد النقابات من البيانات الواردة في القوائم المالية من أجل تقدير معدل أجور الموظفين الذي يتبعون لهذه النقابات وتحسين أوضاعهم لقاء ما يبذلون من مجهود داخل المنظمة.

اهداف المحاسبة

- يعتمد استخدام علم المحاسبة في الشركات والمؤسسات على مجموعة من الأهداف المحاسبية التي من شأنها زيادة الأهمية المالية للنظم المحاسبية، وفيما يأتي ذكر لأهم أهداف المحاسبة
- اتخاذ القرارات وصناعتها، حيث يوفر علم المحاسبة المعلومات للمدراء والمستثمرين من أجل استخدامها في صناعة القرار. توفير البيانات الخاصة بالإقرارات الضريبية للشركة.
- إعداد المستندات التي تحتوي على مجموعة من المهام المالية مثل دفع فواتير العملاء، وإعداد كشوف رواتب الموظفين. التدقيق الداخلي، حيث يتم من خلالها معرفة ما إذا كانت الإجراءات المالية الداخلية للشركة تتم عن طريق معالجة البيانات وإتباع الأصول الموصوفة أم لا.
- قياس التغير في الموارد والحقوق وتخصيص أو تعيين التغييرات المتعلقة بفترة زمنية محددة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط للفترات المستقبلية.
- تحديد نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية. تحديد الوسائل المتعلقة بتسديد التكاليف المترتبة على العملاء.

وظائف المحاسبة



فروع المحاسبة

- تضم المحاسبة في إطارها مجموعة من الفروع و التي تمثل تفريعا لأهداف المحاسبة، أو تفريعا للمجالات التي تطبق فيها المحاسبة، و من هذه الفروع.
- 1 - المحاسبة المالية
تهتم المحاسبة المالية بتسجيل العمليات و الأحداث المالية أول بأول و إستخراج التقارير التي تخدم الأطراف الداخلية و الخارجية (انظر الدرس السابق)، و لكنها تركز على الأطراف الخارجية أكثر مثل الملاك و المستثمرون و المقرضون و مصلحة الضرائب. و تطبق المحاسبة المالية في جميع المنشآت بمختلف أهدافها و أنشطتها و أنواعها.
- 2 - محاسبة التكاليف
تهتم محاسبة التكاليف بقياس تكلفة المنتجات، و تكلفة الوحدة المنتجة بكل مرحلة من مراحل الإنتاج، و تقدم محاسبة التكاليف معلوماتها إلى الإدارة و تكون معلومات تحليلية و ليست إجمالية في صورة تقارير دورية أو استثنائية (يومية أو اسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية)، و تطبق محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية بشكل رئيسي.
- 3 - المحاسبة الإدارية
تهتم المحاسبة الإدارية بإعادة إنتاج المعلومات التي تقدمها المحاسبة المالية و محاسبة التكاليف من أجل تقديم تقارير تفيد الإدارة في التخطيط (إعداد الموازنات التخطيطية)، و مراقبة الأداء داخل المنشأة، و اتخاذ القرارات الرشيدة (مثل المفاضلة بين قرار شراء آلة جديدة أو تأجيرها)، و تطبق المحاسبة الإدارية في جميع المنشآت، و كلما زاد حجم المنشأة زادت الحاجة إلى المحاسبة الإدارية.

فروع المحاسبة

- 4 - المحاسبة الضريبية
تهتم المحاسبية الضريبية بإعادة تكييف المعلومات الواردة بقائمة الدخل (سيتم دراستها في دروس لاحقة) التي أنتجتها المحاسبة المالية، وذلك لتنسق مع القوانين الضريبية بحيث يتم تحديد الربح الضريبي (الوعاء الضريبي) و الذي تُحسب على أساسه الضريبة المستحقة على المنشأة خلال الفترة محل التقرير، و تطبق بشكل جزئي في المنشآت الخاضعة للضريبة.
- 5 - المحاسبة الحكومية
المحاسبة الحكومية يتم تطبيقها في الوحدات و الإدارات الحكومية غير الهادفة للربح مثل كالتعليم و الصحة و الزراعة...إلخ، و هي محاسبة مالية بطبيعتها و لكن تختلف إجراءات تطبيقها عن المحاسبة المالية المستخدمة في المنشآت غير الحكومية، فهي تتمثل في تسجيل و متابعة نفقات الوحدات من الإعتمادات المخصصة لها، و تسجيل و متابعة الإيرادات المدرجة في ميزانية الدولة.
- 6 - المحاسبة القومية
تهتم المحاسبة القومية بالعلاقات التي تنشأ بين قطاعات الإقتصاد القومي، فهي تنظر إلى الإقتصاد القومي كله كوحدة محاسبية، و تهدف إلى قياس الدخل و الناتج القومي و العلاقات المتبادلة بين قطاعاته المختلفة من إنتاج، توزيع، ادخار، أو قطاع عائلي، قطاع الصناعة، التعدين...إلخ
- 7 - المحاسبة الإجتماعية
تعتبر المحاسبة الإجتماعية من أحدث فروع المحاسبة، و تهتم بقياس مسئولية المنشأة تجاه المجتمع، و تقيس التكلفة الإجتماعية التي تتحملها المنشأة (تكلفة التغلب على تلوث الهواء، و تلوث الماء، و تلوث التربة، و التلوث الضوضائي، و تكلفة حماية المستهلك، و تكلفة المساهمة في تنمية المجتمع)، و هل هناك عائد يعود على المنشأة نتيجة تحملها لهذه التكلفة.

مبادئ المحاسبة

- الوحدات المحاسبية:: (استقلال الوحدة المحاسبية)
- من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تاماً عن مالكيها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويمثل هذا المبدأ محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي. ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، وقياس، وتسجيل، وإحتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءاً من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها.
- 2- الوحدات النقدية:
- لا بد من إستخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، بإعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.
- 3- التكلفة التاريخية :
- يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي إستخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق قد يحدث (فيما عدا الإستخدام) في قيمة تلك المعاملة. فمثلاً شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي إشتريت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد. ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم وإستنادها إلى أسس موضوعية. وهناك إتفاق عام بين مستخدمي ومعدّي القوائم المالية على أهمية وضرورة إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي إستخدام القيم التاريخية

• 4- الإستمرارية::
• يقصد بالإستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفي لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك. وترتيباً على ذلك يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للأصول والالتزامات وأثارها على الدخل، فضلاً عن أن التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ إستمرارية المنشأة.

• 5- الفترة المحاسبية :
• لكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشأة (الوحدة المحاسبية) بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الإنتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المنشأة، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظراً للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة أولاً بأول حتى يستطيعوا التصرف في ظل رؤية واضحة وإتخاذ قرارات إقتصادية سليمة. لذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالباً ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال المنشأة من خلال مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

• 6- المقابلة: :
• نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

• وتتم المقابلة وفقاً لأساسين:

• أساس الاستحقاق : أنه عند قياس صافي الدخل الخاص بالفترة ، فإن الإيرادات التي تؤخذ في الإعتبار هي تلك الإيرادات التي تخص الفترة سواء حصلت أو لم تحصل، كما أن المصروفات التي تؤخذ في الإعتبار هي تلك المصروفات التي تخص الفترة سواء سددت أو لم تسدد. وهذا يعني أن تتم المحاسبة عن العمليات المالية بصرف النظر عن إقترانها بالتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة.

• ب- الأساس النقدي :يعترف بالإيرادات عند تحصيلها وبالمصاريف عند صرفها .

• 7- التحقق (الإعتراف بالإيراد):

• يعني هذا المبدأ أن المنشأة لا تعترف بالإيراد وتسجله في دفاتها إلا بعد تحققه فعلاً، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة، حيث أنه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد.

• 8- الثبات (التجانس) :

• يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المنشأة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هاماً لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل. ويمكن تصور مدى الغموض الذي ينتج إذا تجاهلت المنشأة مبدأ الثبات وغيرت الأساليب المحاسبية كل فترة. فإن أي منشأة يمكنها أن تؤثر في صافي الربح من سنة لأخرى زيادة ونقصاً بمجرد تغيير الأساليب المحاسبية المتبعة. ويلاحظ أن مبدأ الثبات لا يعني أن المنشأة لا يمكنها مطلقاً أن تغير أساليبها المحاسبية المتبعة، بل يمكن للمنشأة أن تغير الأسلوب المتبع والتحول إلى أسلوب جديد إذا كان هذا الأسلوب يوفر معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين مقارنة بالأسلوب الجاري استخدامه. ولكن يجب الإفصاح عن مثل هذا التغيير والآثار الناتجة عنه في القوائم المالية حتى لا يتم تضليل المستخدمين كما يجب الثبات عند ذلك على الأسلوب الجديد.

• 9- الإفصاح :

• ويعني هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في إتخاذ قرار معين. ويجب على المحاسب أن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم.

• 10- التحفظ (الحيطة والحذر) :

• في الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحدي الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم. وفي هذه الحالة فإن المحاسب يختار البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة قيمة الدخل وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقاً لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها فعلاً. (تكوين مخصصات).

• 11- الأهمية النسبية: :

• يقصد بالأهمية النسبية أن الإهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ففي حين أنه يجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبرت أم صغرت بنفس الطريقة، إلا أنه في الواقع العملي كثيراً ما تهمل الطريقة الصحيحة للمعالجة عند ما ترتبط بقيم صغيرة نسبياً. فعلى سبيل المثال يمكن توزيع تكلفة السيارة التي تقدر فترة إستخدامها بثلاث سنوات على فترات الإستخدام. بينما لا يتم توزيع تكلفة المهتمات المكتبية التي يقدر إستخدامها خلال نفس الفترة وذلك نظراً لأن تكلفة مثل هذا التوزيع لا تتناسب مع العوائد التي يمكن الحصول عليها من المعالجة الأكثر دقة.

المستخدمون من المعلومات المحاسبية

- **المستخدمون من المعلومات المحاسبية: Users of Accounting Information**
- **أولاً: المستخدمين الداخليين:**
- **(أ) الإدارة:**
- **إدارة الوحدة سواء كانت من الملاك أو متخصصون يحتاجون للمعلومات لتسيير أمور الوحدة ومتابعة العمليات اليومية، واتخاذ القرارات المختلفة مثل الدخول في عمليات أو منتجات أو أسواق جديدة.**
- **(ب) الموظفون:**
- **تعتبر المنشأة مصدر دخل الموظف، لذلك فهو يهتم بالمعلومات المالية لتقييم فرص زيادة دخله منها وبالتالي الاستمرار في الوظيفة.**
- **ثانياً: المستخدمين الخارجيين:**
- **(أ) الملاك:**
- **- المالك (في المنشأة فردية) والشريك (في شركة الأشخاص) يحتاج لمعرفة معلومات لتسيير نشاط المنشأة وتحقيق مصالحه.**
- **- حملة الأسهم (في شركة الأموال) ليس لهم علاقة مباشرة بإدارة الشركة، ولكنهم يحتاجون للمعلومات لاتخاذ قرارات البيع أو الاحتفاظ بالأسهم أو شراء أسهم جديدة.**
- **- المسئولون عن الوحدات التي لا تهدف للربح يحتاجون إلى المعلومات لتسيير أمورها والرقابة عليها.**

- (ب) الدائنون والموردون:
- أي دائن للمنشأة هو من له حق عليها ويجب أن يسدد له الدين في تاريخ معين سواء من قرض للمنشأة أو من بيع بالأجل لها. ويحتاج الدائنون والموردون للمعلومات عن المنشأة للتعرف علي قدرة المنشأة على سداد دينهم لديها.
- (ج) المدينون و العملاء:
- أي مدين للمنشأة هو من عليه حق لها ويجب أن يسدد لها الدين في تاريخ معين سواء من قرض من منشأة أو من شراء بالأجل منها. ويحتاج العملاء و المدينون للمعلومات عن المنشأة للاطمئنان على استمرارها كمورد لاحتياجاتهم.
- (د) المستثمرون المرتقبون:
- وهم ليسوا ملاكا حاليا ولكنهم يبحثون عن فرص استثمارية ليكونوا من حملة الأسهم أو شركاء، ويحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتقييم فرص الاستثمار المتاحة.
- (هـ) الحكومة:
- تهتم الحكومة بالمنشأة لأسباب عديدة، فإلى جانب دور الحكومة في الإشراف والرقابة للحفاظ على سياسة الدولة فإنها تهتم بالمنشأة في المجالات الاقتصادية التالية:
- متابعة الإيرادات من الضرائب والزكاة.
- متابعة ما تدفعه من مصروفات في شكل إعانات